تحليل سوسيولوجي للجرائم المرتكبة من قِبل اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية للأعوام (٢٠١٢- ٢٠١٦م)

إعداد

د/ مراد عبدالله المواجدة

قسم علم الاجتماع – كلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة- الأردن

د/ ولاء عبد الفتاح الصرايرة

قسم علم الاجتماع – كلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة- الأردن

تحليل سوسيولوجي للجرائم المرتكبة من قِبل اللاجئين السُوريين في المملكة الأردنية الهاشمية للأعوام (٢٠١٢- ٢٠١٦م)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل الجرائم المرتكبة من قِبل اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من عام (٢٠١٢- ٢٠١٦). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الواردة والمُسجلة في التقارير الإحصائية الصادرة عن مديرية الأمن العام / إدارة المعلومات الجنائية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦. واستخدمت الدراسة الاختبارات الإحصائية مقاييس الإحصاء الوصفي لمعرفة النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية، وحسب السنة والنوع الاجتماعي وتكونت عينة الدراسة من جميع جرائم اللاجئين في الأردن واستخدمت الدراسة البيانات الجاهزة، التي أظهرتها السجلات الرسمية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

أن أكثر سنة ارتكبت بها جرائم من قِبل اللاجئين السوريين عام ٢٠١٤م حيثُ بلغ مجموع الجرائم المُسجلة لدى إدارة المعلومات الجنائية بذلك العام (١١٩٣) شخصاً ارتكبوا جرائم، أن الجرائم الواقعة على الأموال احتلت المرتبة الأولى بالخمس سنوات من العام ٢٠١٢-٢٠١٦م حيث بلغ عدد الجرائم (٢١٧٠) جريمة، إن مجموع الجرائم الواقعة على الأشخاص (١٥٥) جريمة، ومجموع الجرائم المُخلة بالثقة (٢٠٠) جريمة، والجرائم الواقعة على الأموال (٢١٧٠)، والجرائم الواقعة على الإدارة العامة(٣١٤) جريمة، ومجموع جرائم إطلاق العيارات النارية وبلغ مجموعها (٤٠)جريمة، والجرائم المُخلة بالأخلاق والآداب العامة (٣٩٠) جريمة.

وأن الجرائم الأكثر شُيوعاً جاءت بالمرتبة الأولى الجرائم الواقعة على الأموال حيث بلغ مجموعها خلال خمس سنوات من العام (٢١٧٠) جريمة، وجاء بالمرتبة الثانية جرائم المخدرات، وبالمرتبة الأخيرة الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة حيث بلغ مجموعها خلال الخمس السنوات (٥١) جريمة، أما نتائج مُعدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م لوحظ بأن جميع الجرائم لها نسبة تغير من سنة إلى أخرى في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥.

وكذلك بينت النتائج وجود معامل ارتباط قوي جدا وعكسي ما بين النوع الاجتماعي وارتكاب الجريمة حيث بلغت قوة معامل الارتباط (٩٢٢-) وأن الذكور أكثر

ارتكاباً للجريمة على مدار الخمس سنوات للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م، وعدم وجود علاقة ما بين ارتكاب الجريمة والسنة كمتغير مستقل حيث بلغ قيمة معامل الارتباط (٠.١٥).

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تم صياغة عدد من التوصيات منها:

١- تفعيل القوانين والأنظمة التي تحدد مدة إقامة اللاجئين مرتكبي الجريمة في الأردن.

٢- تشديد العقوبات والعمل على ترحيل كل من يسلك السلوك الجرمي من اللاجئين في الأردن.

٣- تحديد أماكن معينة لإقامة اللاجئين في حالات الكوارث والحروب والأزمات من اجل عملية الضبط والسيطرة على تحركاتهم في الأردن.

الكلمات المفتاحية: تحليل، سوسيولوجي، اللاجئين، السوريين.

Abstract

Sociological analysis of crimes committed by Syrian refugees in the Hashemite Kingdom

of Jordan for the years (2012-2016).

Dr. Murad Abdullah Al-Muwajdeh

Dr. Walaa Abdel Fattah Sarayrah.

The study aimed at analyzing the crimes committed by the Syrian refugees in the Hashemite Kingdom of Jordan during the period (2012-2016). The study relied on descriptive analytical methodology for the data received and recorded in the statistical reports issued by the Directorate of Public Security / Criminal Information Department for the years 2012-2016. The study used statistical tests to determine the percentages and the mean of the study variables.

The study population is composed of all crimes committed by refugees in the Hashemite Kingdom of Jordan, by year and gender. The sample of the study consistent of all refugee crimes in Jordan. Official Records The study found a number of results: The number of crimes recorded by the Criminal Information Department in that year was 1193 persons who committed crimes.

The crimes against the funds ranked first in five years of 2012-2016, (2170) crimes, total crimes against persons (155) crimes, total crimes against trust (200) crimes, crimes against funds (2170), crimes against public administration 314 (40) Crime, and crimes against morality and public morals (390) crime. And the most common crimes ranked first in the crimes against the funds, totaling five thousand years of the year (2170) crime, and ranked second in the crimes of drugs, and last ranked crimes that

institute a danger to public safety, totaling during the five years (51) The results of the rate of change in the commission of the crime in the five years 2012-2016, it was noted that all crimes have a change from year to year in the years 2014-2015.

The results showed that there was a very strong correlation coefficient between gender and crime. The strength of the correlation coefficient (922) and the males were more for the crime over the five years for the years 2012-1016. There is no relationship between the commission of the crime and the year as an independent variable, Correlation coefficient value (15.). Based on the findings of the study, a number of recommendations were formulated, including:

1. **Activating the laws and regulations that determine the length of stay of the refugees who committed the crime in Jordan**
2. **2 - tightening the penalties and work to deport all those who conduct criminal behavior of refugees in Jordan.**
3. **Determination of specific places for the establishment of refugees in the event of disasters and wars and crises for the process of control and control of their movements in Jordan.**

Keywords: analysis, sociology, refugees, Syrians.

خلفية الدراسة وأهميتها

١.١ مقدمة:

تُعد الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة ناتجة عن التفاعلات والعلاقات المترابطة بين الأفراد ذوي المصالح المتعارضة، وهي تُشكل ظاهرة مُرافقة للإنسان أينما وجد، ولهذا لا يمكن القضاء عليها بصورة مطلقة، لكن من الممكن الحد منها نسبياً، وذلك بمعالجة العوامل المؤدية لها، سواء أكانت اجتماعية، أم اقتصادية، أم بيئية(الكساسبة،٢٠١٠). حيث لِضعف التشريعات القانونية المعمول بها، والتي لا تُحقق الهدف من العقوبة وهو تحقيق الردع سواءً الردع الخاص للفرد المُرتكب للجريمة من تكرار جرائمه، أو الردع العام لباقي أفراد المجتمع دوراً كبيرا في تزايد ارتكاب الجريمة، لذا يجب التصدي لها والوقاية منها، من أجل الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي للمجتمع (الضمور،٢٠١٠).

وتعتبر الجريمة مصدر قلق دائم ومتواصل لأي مجتمع إنساني ومن المتعارف علية بأن تقدم المجتمع وتطوره يؤدي إلى الحد من ظاهرة الجريمة، إلا أننا نجد أن الجريمة في المجتمعات الحديثة تتزايد بسبب تعقد الحياة الاجتماعية وسوء الأحوال الاقتصادية، وانتشار البِطالة وشيوع الفردية وغيرها من المتغيرات التي قد تؤثر على

الأفراد، الذين لديهم استعداد للسلوك الإجرامي والوقوع فيه (الغزوي والبنوي،١٩٩٦).

ولا شك أن للاجئين والوافدين على أي مجتمع تأثير في إحداث بعض الضغوط على ذلك المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والثقافية، والسياسية وغيرها مما يؤثر على نوع الجريمة أيضا ومُعدلاتها نظراً للتباين الواضح في ثقافة هؤلاء الوافدين وثقافة أبناء المجتمع وكذلك قد تدفع الظروف بعض هؤلاء الوافدين إلى ارتكاب بعض الجرائم وخصوصاً أولئك الذين دفعتهم الظروف القاسية كالحروب والثورات إلى ترك أوطانهم واللجوء إلى الدول المجاورة إلى العيش والاستقرار فيها. ونظراً لأن الجريمة مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطاً قويا بالبِناء الاجتماعي للمجتمع فإن التغير الذي يطرأ على ذلك المجتمع يحدد بالتالي نوع ومعدلات الجريمة(العليمي،١٩٨٨).

ونلاحظ أن هناك أثرا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت على الأردن في العقد الأخير أثرت على معدلات وأنماط الجرائم المرتكبة، بحيث شهد المجتمع الأردني جرائم لم تكن مألوفة من قبل مثل جرائم غسيل الأموال وجرائم الإتجار بالبشر وغيرها وهذا جاء نتيجة تدافق الأعداد الهائلة من اللاجئين والوافدين إلى الأردن من الدول المجاورة تحديدا نتيجة الحروب التي شهدتها المنطقة بدءً من حرب الخليج عام١٩٩١، أضف إلى ذلك ما نزح للأردن من لاجئين ووافدين عرب نتيجة الثورات العربية في بلدانهم وخصوصاً من مصر وليبيا وسوريا حيث يُشكل ذلك عبئاً إضافياً خاصة في المجال الأمني وما يحتاجه هؤلاء من رعاية ومُتابعة، وانعكاس ذلك على معدلات وأنماط الجرائم المرتبكة في الأردن.

عند تتبع التطور التاريخي لمشكلة اللجوء نجد أنها إنها تمتد عبر تاريخ البشرية الطويل المليء بالاضطهاد والظلم وكل المشاكل المسببة أساساً للجوء، أن اللاجئين ليسوا مجرد مجموعة من الأجانب، يقيمون داخل إقليم دولة معينة، ولكنهم يمثلون عبئاً اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وأمنياً، على الدولة المضيفة، والتي غالباً ما تكون هي نفسها في وضع اقتصادي صعب، ناهيك عن نوعية اللاجئين، التي يمثل فيها الأطفال والنساء حوالي ٨٠% من اللاجئين (دحية، ٢٠١٥).

٢.١ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد استقبل الأردن العديد من هجرات متتالية بين اللجوء والنزوح كان آخرها اللجوء السوري إلى أراضي المملكة الأردنية الهاشمية بجميع محافظاتها ومدنها وقراها (حمود، ٢٠١٥). فأحداث الربيع العربي أوجدت ملايين من اللاجئين السوريين على أثر الأزمة السورية، جراء تلك الأحداث في سوريا(العتيبي، ٢٠١٦).

وتواجه المملكة منذ بداية عام ٢٠١١م تبعات الأزمة السورية، التي أفرزت بشكل مباشر موجات كبيرة من اللجوء إلى أراضيها، سواء كانوا من اللاجئين المسجلين رسمياً أو وفدوا عبر الحدود الرسمية دون تسجيل في مدن وقرى المملكة، وذلك بحكم الروابط الاجتماعية التاريخية بين الأردن وسوريا، بما في ذلك علاقات النسب والمصاهرة والقربى، إضافة للعلاقات التجارية وعلاقة الصداقة بين الشعبين (الوزني، ٢٠١٤).

وظهرت آثاراً عديدة للازمة السورية في جميع الجوانب منها الجوانب الأمنية، فقد كان لذلك عبئاً إضافياً على الأجهزة الأمنية، أولها تقديم الحماية للاجئين السوريين المقيمين داخل المخيمات، والمنتشرين في محافظات المملكة المختلفة، ومن ناحية أخرى ما يتعلق بالأعمال الخارجة عن القانون التي يقوم بها بعض اللاجئين السوريين سواء أكانت داخل المخيمات أو خارجها (شامية، ٢٠١٥).

وتزامن مع تدفق اللاجئين السوريين ازدياد معدلات الجريمة وبشكل ملحوظ، ومن خلال الرجوع للإحصائيات الرسمية لدى (مديرية الأمن العام/ إدارة المعلومات الجنائية)، تبين بأن أعداد الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين عام٢٠١٢م بلغت (٥٠٤) جريمة، وارتفعت عام٢٠١٣م لتبلغ (٨٧٩) جريمة، ثم بلغت جرائم اللاجئين السوريين ذروتها عام ٢٠١٤م بحيث سُجل (١١٩٤) جريمة، ثم تناقص العدد عام ٢٠١٥م ليصل إلى (٩١٩) جريمة، وانتهى عام ٢٠١٦م ب(٨٧٩) جريمة (وزارة الداخلية، مديرية الأمن العام) وتكمن مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس التالي:

ما الجرائم المرتكبة من قِبل اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية، وما هو مجموعها ووسطها الحسابي ونسبتها المئوية حسب كل جريمة؟ وينبثق عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما أكثر أنواع الجرائم شيوعاً التي يرتكبها اللاجئين السوريين في الأردن؟

٢- ما مُعدل نسبة التغير في ارتكاب الجريمة من العام (٢٠١٢- ٢٠١٦م)؟

٣- هل يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الجرائم المرتكبة تعزى لمتغيري النوع الاجتماعي ؟

٣.١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سوسيولوجي لواقع وأنماط الجرائم المرتكبة من قِبل اللاجئين السوريين في الأردن وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية:

١. الكشف عن أكثر الجرائم ارتكاباً من قبل اللاجئين السوريين في الأردن.

٢. التعرف على أعداد المجرمين من اللاجئين السوريين في الأردن خلال الفترة من عام (٢٠١٢- ٢٠١٦م).

٣. الوقوف على نسب التغير في الجريمة من سنة إلى أخرى.

٤. الوصول إلى نتائج علمية تعكس الواقع الحقيقي لحجم جرائم اللاجئين في الأردن.

٤.١ أهمية الدراسة:

١. تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى من نوعها والتي تقوم بتحليل الجريمة المرتكبة من قِبل اللاجئين السوريين على حد علم الباحثين.

٢. مساعدة الجهات المعنية على مكافحة الجريمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف منها.

٣. قد تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم معلومات جديدة، من شأنها أن تضع سياسة جنائية لمكافحة جرائم اللاجئين.

٤. قد تستفيد الجهات المختصة من معطيات ونتائج الدراسة، في وضع الحلول العملية المناسبة، التي تساهم على الأقل في الحد من تزايد جرائم اللاجئين.

٥. قد تُثري هذه الدراسة الجانب النظري والعلمي المتصل بجرائم اللاجئين، والعوامل المؤدية لارتكابها، ومدى تأثيرها على المجتمعات المضيفة.

١-٥: التعريفات والمفاهيم الإجرائية:

الجريمة بالمعنى العام: الجريمة بمعناها العام ظاهرة اجتماعية وخُلقية وسياسية واقتصادية، قبل أن تكون حالة قانونية، فالإجرام هو نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع (الجميلي، ٢٠٠١).

المفهوم الإجرائي للجريمة: ويقصد بالجريمة في هذه الدراسة أي نوع من السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية ويخالف أنظمة الدولة ويعاقب عليها القانون.

التعريف اللغوي للجوء: مشتق من الفعل لجأ، ويقال لجأت إلى فلان، أي استندت إليه، يقال لجأ من القوم أي انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم إلى غيرهم، فكأنه تحصن منهم (ابن منظور،لسان العرب).

تعريف اللاجئ اصطلاحاً: هم الأشخاص الذين يجبرون على ترك بيوتهم خوفاً من الاضطهاد سواء بشكل فردي أو ضمن نزوح جماعي لأسباب سياسية أو دينية أو عسكرية أو لمشكلات أخرى (البزايعة،٢٠١٢).

تعريف اللاجئ إجرائياً: هو شخص أو مجموعة من الأشخاص تعرضوا لمجموعة من الممارسات، بسبب (العرق، الدين، الجنس، الرأي، الانتماء)، مما يجعلهم ينتقلون إلى بلد أكثر أماناً وحماية من البلد الرسمي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

١.٢ الإطار النظري: إن للحروب آثار خطيرة ونتائج بالغة السوء، فإنه مما لا شك فيه أن ينجم عنها خسائر بشرية، وهي الأخطر على الإطلاق، علماً أن الخسائر البشرية لا تقتصر فقط على القتلى والجرحى والمعاقين، وإنما تمتد أيضاً لتشمل اللاجئين، والمهجرين، والمطرودين من ديارهم، والمحرومين من حق العودة إلى وطنهم، والذين يتحولون فجأة من مواطنين في بلادهم إلى لاجئين في دولة أخرى (فرج، ٢٠٠٩).

فظاهرة النزوح القسري من الأوطان، فراراً من الاضطهاد بأشكاله، والعنف بأنواعه، التماساً لملاذ آمن في ديار أخرى، برزت بشكل ملفت إبان الحرب العالمية الثانية، والفترة التي أعقبتها مباشرة حيث هجر ما يزيد على ٤٠ مليون نسمة في أوروبا من ديارهم، وهو أكبر عدد من النازحين في التاريخ، إن الحجم الكلي للنازحين قسراً زاد بصورة ملحوظة حتى أن أعداد اللاجئين الذين يتمتعون بحماية ومساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتضاعف، وهذه الزيادة في الأرقام تعكس مدى تفاقم ظاهرة النزوح القسري، واللجوء هو الاحتماء من خطر أو شخص أو فئة ما، فمن يشعر بالخطر من أي شئ، فإنه بغريزة إنسانية بحتة، يختار مكان آمن يلتجأ إليه واللاجئ هو ذلك الشخص الذي يطلب اللجوء أو الإقامة في وطن آخر غير وطنه. (البزايعة، ٢٠١٢).

والفرق بين المهاجر واللاجئ واضح، فالأول يغادر بلده إلى بلد آخر بمحض إرادته بدافع جمع المال، أو المناخ الجيد، أو مستوى الحياة الأفضل، أما اللاجئ فهو يفر من بلده خوفاً على حياته، يفرض عليه ذلك اضطهاد قائم أو متوقع أو انتهاك لحقوقه الإنسانية(حماد، ٢٠١٠).

أن الأزمة السورية قد حصدت العديد من الأرواح وهددت أجيالا في سوريا والبلدان المجاورة لها ويُعد اللجوء السوري من أسوأ الكوارث الإنسانية في القرن الحالي، ففي الخامس عشر من آذار عام ٢٠١١ اندلعت أولى شرارات حرب مدمرة أدت بحسب ما تؤكده المنظمات الدولية، إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٢٠ ألف نسمه، وأجبرتهم على الرحيل عن بيوتهم، فيما لجأ حوالي ٤ ملايين آخرين إلى بلدان أخرى، طلباً للملاذ فيها، ومن

بين هؤلاء يقيم ٣.٨ مليون لاجئ أو ٩٥% منهم في خمسة بلدان، وهي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر (سعيدة، ٢٠١٥).

فاللجوء السوري تداعياته كثيرة ومتنوعة، منها التداعيات الأمنية والاجتماعية، والتداعيات الأمنية للأزمة السورية تتكرس بارتباط أفراد سوريين، ومجموعات سورية لاجئة بالجماعات المتطرفة في سوريا، وعملها داخل دول الجوار على شكل خلايا، وتنفيذها عمليات إرهابية داخل الدول المضيفة، أو انطلاقا منها، وارتفاع مستوى تجارة السلاح وامتلاكه، وانتشار ثقافة العنف، وارتفاع مستوى الجريمة الفردية بشكل ملحوظ، وعلى الصعيد الاجتماعي حدثت تغيرات اجتماعية في التركيبة السكانية، وفي العادات، وتولدت ظواهر اجتماعية جديدة على سبيل المثال: ظاهرة الزواج الثاني السري أو العلني من السوريات، ظاهرة الانحرافات الأخلاقية، نتيجة الحاجة أو تغير البيئة، التسول، ارتفاع مستوى حالات الانتحار (شامية، ٢٠١٥).

يعاني اللاجئون السوريون من أوضاع إنسانية صعبة، ويعيشون في مخيمات مزدحمة لدى المجتمعات المضيفة، إن الشروط الحياتية للسوريين المقيمين بالمخيمات وخارجها سيئة جداً، كما أنهم يعيشون تحت ظروف صعبة في منازل يستأجرونها ويتكدس بها أعداد كبيرة منهم، وتمتاز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المخيمات عموماً بالفقر، وبالكثافة السكانية وبظروف الحياة المكبلة، وبنية تحتية غير ملائمة كالشوارع والصرف الصحي (الوزني، ٢٠١٤).

فلا يمكن إنكار، الآثار الاجتماعية والاقتصادية، التي أدت إلى غضب الشعب المحلي في الدول المضيفة، من تواجد السوريين فيها مثل ارتفاع أسعار الإيجارات في المدن التي يعيش فيها اللاجئون، وانخفاض عمالة القوى العاملة، ظهور زيادة واضحة في مجال الأعمال المنافية للآداب وغيرها (ناصر، ٢٠١٥).

غالبا مايقطن اللاجئين بأحياء بعيدة ومنعزلة عن تلك التي يعيش فيها المواطنون، أو بالأحرى القديمة المهجورة،ويحيون حياة انعزال، وشبه تقوقع تام، ويقومون بأصعب الأعمال خاصة تلك التي رفضها أبناء المجتمع، كما يتقاضون أدنى الأجور وتحت هذه الظروف يكشف عن درجة من الانحلال الشخصي، وظهور الجريمة والبغاء، وإدمان الخمور والمخدرات تظهر في قسم من عائلات هؤلاء النازحين (العلواني، ٢٠١٦).

وأيضاً نتيجة الحاجة والعوز، تتفشى ظواهر مقلقة بين صفوف السوريين، لم تتوقف على جرائم السرقة وإنما دفعتهم إلى انحرافات كثيرة، يزيد منها استغلال بعض الجشعين حاجاتهم لدفعهم نحو الانحراف أو القيام بأعمال منافية للحشمة (ناصر، ٢٠١٥).

ومع تزايد أعداد اللاجئين السوريين أصبح الأردن يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وأمنية، بالإضافة إلى خلل بالسيطرة الأمنية داخل المخيمات وبالتالي صار تهديداً لأمن اللاجئين داخل المخيم (الحمود، ٢٠١٥).

بحيث يزداد معدل جرائم الشباب اللاجئين طردياً بزيادتهم في المجتمعات، وتنحصر تلك الجرائم بصورة عامة في عمليات السطو، والنهب والسرقة وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، والاعتداءات على الناس وتهديدهم والقتل المتعمد، وقد زاد من أعدادهم انعزالهم في أحياء على أطراف المدن وصعوبة تأقلمهم في المجتمعات الجديدة (محمد نور، ٢٠٠٨).

فالجريمة تترك الآثار السلبية التي تصيب المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء وإن للعمالة الوافدة بشكل عام أثارها السلبية: أضحت العمالة الوافدة ظاهرة من الظواهر المعقدة التي طالت المجتمعات، وأثرت عليها تأثيرا مباشرا من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في ظل شيوع القيم الاجتماعية السلبية تجاه العمل وترسيخ النزعات الاستهلاكية في صفوف المواطنين، أدى إلى تزايد الاعتماد أكثر وأكثر، وتهميش دور العمالة الوطنية التي تركزت في الوظائف الحكومية التي تُعد الأعلى راتبا والأكثر أمانة من الناحية الوظيفية (العتيبي، ٢٠٠٥).

مما لا شك فيه أن للجوء او العمالة الوافدة آثر في حياة الناس عن قصد أو عن غير قصد، بسبب ما تحمله معها من أخلاق وأفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد ولهجات، فنتيجة اختلاطهم بالناس لابد أن يحدث هذا التأثر، حسيا كان أو معنويا، ظاهرة أو خفيا، ولو على المدى البعيد. ومن صور هذا التأثر السلبي ما يتجسد في **الأبعاد التالية:**

أولا: البعد الاجتماعي: إن وجود أعداد كبيرة من الشباب الذكور العزاب الذين يفدون إلى المنطقة بدون أسرهم يوثر على التجانس النوعي في السكان ويهدد بوجود جرائم وانحرافات سلوكية وأخلاقية، كما أن تباين الثقافات واللغات والمعتقدات التي يحملها قطاع كبير من المهاجرين يعوق التجانس الاجتماعي والسكاني والثقافي ويوثر على الهوية القومية للمنطقة، كما أن هذا الوضع يؤدي إلى صراع قيمي لاختلاف العادات والتقاليد وتباين أنماط السلوك بين الفئات المهاجرة والسكان الأصليين في المستقبل البعيد (العتيبي،٢٠٠١).

ثانيا: البعد الأمني إن استقدام الأيدي العاملة الأجنبية أدى إلى نشوء تجمعات سكانية وافدة لها قيمها المغايرة وثقافتها المتباينة مما يؤدي إلى حوادث عنف سواء في القتل أو السرقة لبعض المتعطلين، هذا إلى جانب أن تبعية هذه التجمعات العمالية لدول مكتظة بالسكان وتعاني من البطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية يجعل أمر استمرارية وجودها أو

تسخيرها لخدمة أغراض قوى أجنبية أمرا محتملا ضد امن المملكة وسلامة أراضيها واستقرارها الوطني، ويزيد الأمر خطورة مطامع الوكالات التجارية التي تسعى جاهدة إلى تصدير أعداد كبيرة من العمالة وخاصة الآسيوية كأي سلعة لتحقيق الأرباح الطائلة بالنظر إلى أن النسبة الغالبة ومن هذه العمالة من الذكور الشباب مما يؤدي إلى انتشار بعض الجرائم كالمخدرات والسرقة وغيرها. (العيسوي،٢٠٠٥)

ثالثا: البعد السياسي: قد تسيطر على سوق العمالة قوى خفية وعوامل سياسية تؤثر على القرار الاقتصادي والاجتماعي الرشيد الذي ينعكس إيجابا على المجتمع بشكل عام فظاهرة تجارة الإقامات أصبحت واضحة للعيان والعمالة الوافدة التي بلا مؤهل والهامشية تقوم بدفع مبلغ مقطوع لهؤلاء التجار، كما أثرت العوامل السياسية على أعداد ونوعية العمالة الوافدة خصوصا في السنوات الأخيرة أكد وجود فاعلية العوامل غير الاقتصادية المسيطرة على سوق العمل (مبارك،١٩٩٨)

رابعا: البعد الاقتصادي: لا شك أن الوجود المكثف للسكان الوافدين وخاصة فئة العمالة الوافدة يشكل استنزاف للموارد الاقتصادية نظير الأجور التي يقاضونها والتحويلات الكبيرة لبلدانهم الأصلية والى التكلفة المالية غير المباشرة لهذه العمالة كبيرة العدد نتيجة لتحمل الدولة الجانب الكبير من هذه التكلفة عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر للخدمات (الرعاية الصحية، والتعليمية،والمواصلات،الكهرباء، المواد الغذائية) (مبارك،١٩٩٨).

٢. العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة:

العوامل الاجتماعية: وهي مجموعة من الظروف التي تحيط بالفرد، وتميزه عن غيره وتقتصر الظروف الاجتماعية على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الناس، يختلط بهم ويرتبط بهم ارتباطا وثيقاً، سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم (الشديفات، ٢٠١٦).

الأسرة: ان لاضطراب العلاقات الأسرية دور كبير في الجريمة، فالمشكلات الناتجة من العلاقات المضطربة تكون في الغالب سبب في الجرائم، لأن حياتنا كأشخاص تعتمد على علاقتنا بالآخرين، وعندما تشعر بالإهمال والإهانة والإذلال ينتابنا خوف كبير من أن نصبح غير منتمين للمجتمع أو ننعزل عن العالم؛ ولذلك يحاول الإنسان بكل الطرق أن يكون في بؤرة الاهتمام وإذا فشل في ذلك يتعرض للإهانة مجدداً، ثم يتحول هذا الشعور القوي بالعجز إلى الجرائم (الحسناوي، ٢٠١٢)

كما أن المشكلات الاجتماعية بما فيها التي تحدث داخل الأسرة، تؤدي إلى خلق مشكلات اجتماعية، تنعكس على المجتمع بشكل عام وبالتالي تظهر الجريمة من أفرادها، وهذا ما أوضحه سذرلاند، حيث بين أن الجريمة تنشئ عن الأسرة التي يكون أفرادها ذوي

ميول لأخلاقية، فأغلب المجرمين ينحدرون من أسر مفككة يغيب عنها أحد الوالدين، أو يكون أحد الوالدين منحرفاً، وبالتالي ينعكس على بقية أفراد الأسرة من عدم احترام حقوق الآخرين، وغير ذلك من الأمور الأخرى (الوريكات، ٢٠١٤).

ثانيا: العوامل النفسية: إن الأمراض النفسية تجعل المريض عاجز عن التحكم في غرائزه، وما يعرف بالشذوذ النفسي وهو خلل يصيب القوى النفسية، كالغرائز والعواطف ويؤدي إلى انحراف نشاطها عن النحو الطبيعي، والغالب في هذا الشذوذ أن يجعل شخصية المصاب به غير متلائمة مع القيم والمعايير الاجتماعية، فنجده لا يستنكر أفعالاً تنكرها هذه القيم، أو يستنكر أفعالاً تقرها القيم المذكورة،وفي هذا ماقد يحمله على ارتكاب أفعال إجرامية (الخضر، ٢٠١٦).

النظريات المفسرة:

نظرية البناء الاجتماعي:

يجد ميرتون أن النظام الذي تصبح فيه الأهداف الثقافية والوسائل البنائية المشروعة متكاملة يتميز بالتوازن لأن الفاعلين سيشاركون في الغايات أو يستوعبونها ويتمثلونها وتصبح الأهداف جزءاً من بنائهم السيكولوجي والحاجاتي. وسوف يقبلون جميعاً ويستخدمون الوسائل المحققة لهذه الغايات باعتبارها مشروعة. (العتيبي، ٢٠٠٥).

وهذه النظرية تنطبق على الكثير من العمال الوافدين، فحينما لا يستطيع هؤلاء العمال في ضوء التركيب الاجتماعي الاندماج مع أفراد المجتمع المحلي لما يعانونه من صعوبة في التفاهم مع أفراد المجتمع، وبالأخص العمالة غير العربية، نظراً لاختلاف اللغة، ولهذا فإن كل من الفئتين (العمالة الوافدة، وأفراد المجتمع المضيف) يعيشان في شبه عزلة عن بعضها وما يربط بينهما هو علاقات عمل فقط، مما يوجد لدى أفراد تلك العمالة شعور بالعزلة والانطواء فيكونون عرضة للأفكار والأوهام ويصاب بعضهم بالإحباط، وقد يلجأ بعضهم إلى الانسحاب عن طريق الإدمان على المخدرات أو المسكرات، هروباً من واقعه الذي يعيشه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن بعض العمال قد وضع في مخيلته قبل قدومه إلى البلاد بعضاً من الأهداف المالية التي يسعى إلى تحقيقها كتحقيق مكاسب مادية وتسديد بعض التزاماته تجاه أفراد أسرته، أو تجاه الآخرين. وحينما لا يتمكن من تحقيق تلك الأهداف فإنه يسعى إلى ابتكار وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافه، كأن يلجأ إلى السرقة أو الاختلاس أو التزوير وذلك محاولة منه لتحقيق الأهداف المادية.(العتيبي، ٢٠٠٥).

نظرية مدخل النشاط الرتيب The Routine Activity Approach .(لورانس كوهين وفيلسون، **Cohen& felson,1979**)

يقوم هذا المدخل على ثلاث أجزاء رئيسة هي:

١- المجرم ذو الرغبة A likely Offender.

٢- الهدف المناسب Suitable Target.

٣- غياب الرقابة القادرة Absence Of Capable Guardian.

بالنسبة للمكون الأول وهو المجرم ذو الرغبة، ويعني ذلك أي شخص قد يرتكب جريمة ولاي سبب، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو كيف نميز بين المجرمين؟ فلا نجد جواباً على ذلك، وقد يعود السبب في ذلك إلى رغبة الباحثين بعدم الحديث عن الدافعية، أما الجزء الثاني وهو الهدف المناسب والذي قد يكون شخصا أو شيئا ما، وأخيرا غياب الرقابة القادرة وليس المقصود هنا رجال الأمن فقط، بل الجيران وربما وسائل الرقابة الالكترونية والأقفال الآمنة وغيرها.

ويعني ذلك أن مدخل (الأنشطة الرتيبة) يجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان،حيث يوجد مجرم لديه رغبة في ارتكاب جريمة بحق مجني عليه،بتوافر شرطين آخرين هما الهدف المناسب وغياب الرقابة.فإذا ما اجتمعت هذه المكونات الثلاثة ازدادت احتمالية حدوث الجريمة.

الدراسات السابقة وذات الصلة:

أولاً: الدراسات العربية:

هناك مجموعة من الدراسات التي أجريت حول جرائم اللاجئين والوافدين سواء على المستوى العربي أو الأجنبي ومن هذه الدراسات:

دراسة أعدتها الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٨م)، حول العمالة الوافدة رفعت معدلات البطالة بين المواطنين الخليجيين، هدفت إلى تقصي العلاقة بين العمالة الوافدة والبطالة، وقد توصلت إلى عدة نتائج كان من أهمها: إن من أهم آثار العمالة الوافدة السلبية تفاقم مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، وإن هناك مشاكل اجتماعية كثيرة ومتنوعة بسبب العمالة الوافدة تؤثر على وحدة المجتمعات الخليجية وتماسكها، فكثير منها تتمايز دياناتها وعاداتها وتقاليدها وثقافاتها، مما يساهم في تفاقم معدلات الجريمة بين صفوفها وانتشار حالات الانتحار وارتكاب جرائم السرقة والتزوير وغيرها.

أجرى العتيبي (٢٠٠٥)، دراسة بعنوان: دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أكثر الجنسيات ترويجاً للمخدرات، والطرق والأساليب المتبعة في ترويج

المخدرات، وقد توصلت الدراسة إلى أن الباكستانيين هم أكثر الوافدين ترويجاُ للمخدرات، ثم الأفغانيين ثم السوريين تلاهم اليمنيين، ومن الطرق والأساليب المتبعة في ترويج المخدرات إخفائها في أماكن آمنه، والاستعانة ببعض الأفراد من ضعاف النفوس في ترويجها وبيعها، واستئجار الشقق واستعمالها كأوكار للترويج والبيع لهذه الآفة.

وفي دراسة أجراها (العتيبي، ٢٠٠١) بعنوان: جرائم العمالة الوافدة في المجتمع السعودي، هدفت إلى التعرف على حجم الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، واتجاهات الجريمة لدى تلك العمالة، والتعرف على أنماط جرائم تلك العمالة، وقد كشفت نتائج الدراسة عن أهم حجم جرائم العمالة الوافدة في تزايد خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨)، كما أوضحت النتائج أن جرائم المخدرات احتلت المرتبة الأولى، تلاها التزوير، ثم الاختلاس والرشوة، وأن أعلى معدل لارتكاب الجرائم المتورط فيها الوافدين كان في مدينة جدة، وتأتي مدينة الرياض في المرتبة الثانية.

وفي دراسة أجراها (الزومان،٢٠٠٠) بعنوان: أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى أن جرائم المخدرات احتلت الصدارة بين الجرائم التي ارتكبها الوافدين بمدينة الرياض تلاها جريمة السرقة والمسكرات،واغلب مرتكبي جرائم المخدرات من الجنسية الباكستانية، ومرتكبي جرائم المسكرات من الجنسية الهندية، أما جرائم الاعتداء على الأموال فكانوا من الجنسية الفلبينية، أما الجنسية اليمنية فقد احتلت الصدارة في الجرائم الأخلاقية، وأخيراً مرتكبي جرائم الرشوة والتزوير اشترك في صدارتها أربع جنسيات هي: الباكستانية،والهندية، البنغلادشية واليمنية، وبلغ عدد الأنماط الإجرامية التي ارتكبها العمالة الوافدة ٤١ نمطاً وتشمل الجرائم الأخلاقية وجرائم الأموال وجرائم الاعتداء على النفس وجرائم المخدرات وجرائم المسكرات وجرائم التزوير وجرائم أخرى متنوعة.

وفي دراسة قام بها(محمد،١٩٩٩) بعنوان: العوامل المجتمعية لأنماط السلوك المنحرف في الوطن العربي، التي هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تفاقم الإجرام، توصلت إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن هناك أثر كبير للعمالة الأجنبية في ارتفاع معدلات الجريمة وظهور أنماط انحرافية لم يألفها المجتمع العربي من قبل، ومشكلات اقتصادية واجتماعية نتيجة لعدم تجانس في التركيب السكاني وزيادة عدد الأفراد العزاب من الجنسين مستنداً في تحليله على بعض الجداول الرقمية التي تعود لعام ١٩٨٠ التي تؤشر نوع الزيادة في كمية الجرائم في الأقطار العربية ونسبة الوافدين من مرتكبيها.

وأجرى (سميران، ٢٠١٤) دراسة حول أثر اللجوء السوري على الأردن. تطبيق عملي على بعض اللاجئين السوريين المدنيين الذين دخلوا الأراضي الأردنية والهاربين من

ويلات الحرب (النزاع المسلح) والقاطنين في مخيم الزعتري وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: – تعد المملكة الأردنية الهاشمية من أكثر الدول في العالم استقبالا لموجات من النازحين واللاجئين، حيث استقبلت اللاجئين والنازحين من فلسطين والعراق وسوريا وغيرهم. إن تدفق اللجوء إلى الأردن استنزف الموارد المحلية المحدودة، وأدى إلى الضغط على البنية التحتية والخدمات. تعد محافظة المفرق ومحافظة اربد من أكثر المحافظات تضررا من اللجوء السوري، حيث الازدحام في المراكز الصحية، وكثرة الطلب على المياه، وازدحام الطلاب في المدارس في الفترتين الصباحية والمسائية، وغيرها. كما أظهرت الدراسة ارتفاع أجور المساكن بشكل كبير جداً، مما أدى إلى عدم إمكان الأردنيين وخاصة المقبلين على الزواج من دفع تكاليف أجور السكن. إضافة إلى قلة المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الأردنية والتي تدفع مباشرة إلى اللاجئين مع قيامه بالعبء الكبير في الإنفاق على اللاجئين. وتشير الاستبانة إلى أن أكثر اللاجئين قد هربوا من المدن الكبيرة وخاصة درعا وحمص، خوفا من القتل، أو التهديد بالقتل، وأن ٧٦ % تقريبا منهم يرغبون بالرجوع إلى بلادهم بعد انتهاء الحرب. ويشكل اللجوء عبئا إضافيا على الموازنة الأردنية مع وجود الضائقة المالية، وتضخم المديونية، وما يترتب عليها من فوائد سنوية، علما بأن الدراسة بينت بأن المنظمات المانحة لا تقدم للاجئين أكثر من ١٩ % من الدعم.

هدفت دراسة (الوزني، ٢٠١٢) التعرف إلى الآثار الناجمة عن اللجوء السوري للمملكة وتداعيات ذلك على الاقتصاد الأردني وقد قسمت الدراسة الآثار إلى قسمين الأول يعتني بالآثار القطاعية للأزمة بما في ذلك الآثار على قطاع التعليم والصحة وخدمات الحماية والأمن والدفاع المدني والبنية التحتية والخدمات العامة، والثاني يتناول تقدير الآثار على المستوى الكلي للبلاد مع التركيز على الآثار المرتبطة بعجز الموازنة والمديونية وميزان المدفوعات وسوق العمل، وقد أظهرت الدراسة أن التكلفة الكلية للاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة تصل إلى ما يزيد عن ٥٩٠ مليون دينار، وبما لا يقل عن ٣% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وما يشكل نحو٢٠% من عجز الموازنة العامة الدولية. كما أشارت الدراسة إلى التأثير المباشر على سوق العمل الأردني وذلك باستحواذ اللاجئين السوريين على ما يقرب ٣٨ ألف فرصة عمل أي ما يقارب ٤٠%من فرص العمل المطلوب توافرها سنوياً للعمالة الأردنية، كما أظهرت النتائج أن الأردن تأثر بالأزمة السورية من ناحيتين الأولى بتأثير ما يحدث بحراك شعبي في سوريا على الاقتصاد الأردني بشكل عام والثاني أعباء هجرة العديد من اللاجئين السوريين إلى الأردن كما أن تصدي الأردن بأجهزته كافة لاستقبال اللاجئين بكفاءة عالية شهدت لها المنظمات الدولية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

قام ايلوسا(Llosa,et al 2017) بدراسة في لبنان هدفت تعرف مستوى الحاجات الإرشادية والاجتماعية لدى اللاجئين السوريين والفلسطينيين في مخيمات اللجوء. تكونت عينة الدراسة من (٢٣٨) من اللاجئين واللاجئات تم اختيارهم عشوائياً في عدد من المخيمات. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام مقياس نوعية الحياة، مقياس تقييم الحالة النفسية والمقابلة المقننة في عملية جمع البيانات. بينت نتائج الدراسة أن مستوى الحاجات الإرشادية والاجتماعية لدى اللاجئين السوريين والفلسطينيين تراوح بين متوسط إلى مرتفع. أشارت نتائج الدراسة أن مستوى انتشار اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة تراوح بين ٢٥% إلى ٣٣% بين اللاجئين السوريين بينما لم يتجاوز ١٠% لدى اللاجئين الفلسطينيين.

وقام سيتين (Cetin, 2016) بدراسة في تركيا هدفت تعرف مستوى الاندماج في الحياة الاجتماعية وسوق العمل لدى اللاجئين السوريين في مدن أضنة ومرسين. استخدمت الدراسة المنهجية الوصفية التحليلية النوعية المستندة على تحليل الوثائق وإحصاءات اللاجئين السوريين المشاركين في سوق العمل. بينت نتائج الدراسة أن هناك صعوبات كثيرة مرتبطة باندماج اللاجئين السوريين في سوق العمل في تركيا أهمها التشريعات والقوانين الحكومية. كشفت النتائج أن تسهيل الاندماج في المجتمع التركي المضيف قادر على تجاوز العديد من الصعوبات المرتبطة باستضافة اللاجئين السوريين، خاصة أن الاقتصاد التكي يحتاج إلى قوة عاملة.

أجرى شيك، زوم والد وآخرون (Schick, Zumwald et al., 2016) دراسة في سويسرا هدفت تعرف مستوى الاندماج الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين وعلاقته بمستوى اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة. تكونت عينة الدراسة من (١٠٤) من اللاجئين واللاجئات تم اختيارهم عشوائياً في عدد من مراكز الرعاية العقلية. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام الاستبانة ومقياس ضغوط ما بعد الصدمة في عملية جمع البيانات. بينت نتائج الدراسة أن مستوى الاندماج الاجتماعي في المجتمع المضيف كان منخفضاً. كشفت النتائج وجود فروق في مستوى الاندماج الاجتماعي لدى اللاجئين تعزى إلى الجنس، لصالح الذكور، تعزى لمدة اللجوء، لصالح ذوي مدة اللجوء الأطول، ولصالح المستوى التعليمي، لصالح الأعلى تعليماً. أسفرت النتائج وجود علاقة ارتباطية سالبة بين القدرة على الاندماج في المجتمع وبين مستوى اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة.

أما دراسة دوسي، لايلس وهانكوارت (Doocy&Hanquart, 2016) في لبنان، فهدفت تعرف مستوى استخدام اللاجئين السوريين من خارج مخيمات اللجوء في لبنان للخدمات الصحية المقدمة من المؤسسات والهيئات المختلفة. تكونت عينة الدراسة من (٩٠٠) من اللاجئين واللاجئات تم اختيارهم عشوائياً في عدد من المناطق السكنية

خارج مخيمات اللجوء. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام الاستبانة الخاصة بالمعلومات الديمغرافية واستبانة مستوى استخدام الخدمات الصحية المقدمة لمعالجة الأمراض المزمنة في عملية جمع البيانات. كشفت نتائج الدراسة أن أكثر الخدمات الصحية المستخدمة من قبل اللاجئين السوريين كانت مرتبطة بالحصول على علاجات أمراض القلب، مرض السكري، أمراض الجهاز التنفسي. بينت النتائج أن مستوى استخدام خدمات الرعاية الصحية لدى اللاجئين السوريين كان مرتفعاً.

منهجية الدراسة:

١.٣المنهجية: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لمعرفة حجم وأنماط جرائم اللاجئين السوريين في الأردن، من خلال الإحصائيات الرسمية الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، للفترة ما بين عام (٢٠١٢-٢٠١٦)م.

٢.٣ مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية، المسجلة رسمياً في التقارير الإحصائية الجنائية لدى إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، في الفترة ما بين عامي(٢٠١٢-٢٠١٦م).

٣.٣ عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من جميع جرائم اللاجئين في الأردن كما وردت في التقارير الإحصائية ية للأعوام من (٢٠١٦-٢٠١٢)م.

٤.٣ الإجراءات: تم مراجعة إدارة المعلومات الجنائية، للحصول على الإحصائيات اللازمة لإجراء الدراسة، واشتملت التقارير التي تم الوصول إليها على جميع الجرائم المسجلة رسمياً بعد اعتمادها وتوثيقها رسمياً حال صدور التكييف القضائي النهائي، ووصفها بأنها جرائم مرتبكة من قبل اللاجئين في الأردن.

٥.٣ أداة الدراسة: استخدمت الدراسة البيانات الجاهزة، التي أظهرتها السجلات الرسمية، الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، لمعدلات الجرائم التي ارتكبت من قِبل اللاجئين خلال الفترة من عام (٢٠١٢-٢٠١٦).

٦.٣ أسلوب تحليل البيانات: تم تفريغ البيانات الواردة في التقارير الإحصائية الجنائية للأعوام (٢٠١٦-٢٠١٢)، في برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم حساب النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي واستخدام معامل الارتباط، تم تحليل البيانات الواردة في الإحصائيات الرسمية لدى مديرية الأمن العام/ إدارة المعلومات الجنائية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م،

البيانات الأولية للجرائم المرتكبة:

الجدول (١)

يوضح الجرائم المرتكبة من قِبل اللاجئين السوريين حسب النوع الاجتماعي والسنة

السنة	٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦	
النوع	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث

عدد الجرائم	٤٤٧	٥٦	٧٦٥	١١٤	١٠٧٩	١١٤	٨٣٢	٨٨	٧٦٤	١١٥
المجموع	٥٠٣		٨٧٩		١١٩٣		٩٢٠		٨٧٩	

يبين الجدول (١) أن أكثر سنة ارتكبت بها جرائم من قِبل اللاجئين السوريين عام ٢٠١٤م حيث بلغ أعلى مجموع جرائم المُسجلة لدى إدارة المعلومات الجنائية بذلك العام (١١٩٣) شخصاً ارتكبوا جرائم، واقل عدد كان بالسنة ٢٠١٢ حيث بلغ العدد (٥٠٣).

جدول (٢)

يوضح مجموع الجرائم الواقعة من قِبل اللاجئين السوريين من العام ٢٠١٢- ٢٠١٦م وحسب نوع الجرائم

من عام ٢٠١٢- ٢٠١٦م								
نوع الجريمة	الجرائم الواقعة على الأشخاص	الجرائم المُلة بالثقة العامة	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم التي تقع على الإدارة العامة	الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة	الجرائم المُخلة بالاخلاق والاداب العامة	جرائم وقوانين أخرى	جرائم مخدرات
المجموع	١٥٥	٢٠٠	٢١٧٠	٣١٤	٥١	٣٩٠	٥٢	١٠٤٣

يتضح من الجدول (٢) والذي يمثل الجرائم الواقعة من قِبل اللاجئين وحسب نوع الجريمة بأن الجرائم الواقعة على الأموال احتلت المرتبة الأولى بالخمس سنوات من العام ٢٠١٢-٢٠١٦م حيث بلغ عدد الجرائم (٢١٧٠)جريمة، واقلها عدداً الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة حيث بلغ عددها للخمس سنوات ٢٠١٢-٢٠١٦ (٥١) جريمة.

نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات:

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس: ما الجرائم المرتكبة من قِبل اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية، وما هو مجموعها ووسطها الحسابي ونسبتها المئوية حسب الجريمة المرتكبة والسنة.

جدول (٣)

الجرائم الواقعة على الأشخاص

الجريمة	السنة	المجموع	الوسط	النسبة

	2012	2013	2014	2015	2016		الحسابي	المئوية ١٠٠%
الشروع بالقتل	5	10	10	4	5	34	6.8	٢١%
القتل مع سبق الإصرار(العمد)	٠	5	1	1	4	١١	٢.٢	٧%
القتل القصد	1	1	4	0	0	٦	١.٢	٣.٨٧%
الضرب المفضي إلى الموت	0	0	0	2	1	٣	٠.٦	١.٩٣%
القتل من غير قصد	0	0	1	0	0	١	٠.٢	١.٨١%
الإيذاء البليغ	18	21	35	16	10	١٠٠	٢٠	٦٤.٥%
المجموع	24	37	51	23	20	١٥٥	٥.١٦	%100

يتضح من الجدول رقم (٣) والذي يمثل الجرائم الواقعة على الأشخاص بأن مجموع الجرائم الواقعة (١٥٥) جريمة، وكان في المرتبة الأولى الإيذاء البليغ وبلغ مجموعها خلال الأعوام من ٢٠١٢-٢٠١٦م (١٠٠) جريمة وبوسط حسابي (٥.١٦) وبنسبة مئوية (٦٤.٥ %)، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة القتل مع سبق الإصرار (العمد) بمجموع (١١) جريمة ووسط حسابي (٢.٢) وبنسبة مئوية (٧%).

الجدول (٤)

الجرائم المخلة بالثقة العامة

الجريمة	السنة					المجموع	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
	2012	2013	2014	2015	2016			
تزييف النقد	8	15	7	1	0	٣١	٦.٢	١٥.٥%
التزوير الجنائي	5	40	72	31	21	١٦٩	٣٣.٨	٨٤.٥%
المجموع	13	55	79	32	21	٢٠٠	٤٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٤) والذي يمثل الجرائم المُخلة بالثقة العامة بأن مجموع الجرائم الواقعة (٢٠٠) جريمة، وكان في المرتبة الأولى التزوير الجنائي وبلغ مجموعها خلال الأعوام من ٢٠١٢-٢٠١٦م (١٦٩) جريمة وبوسط حسابي (٣٣.٨) وبنسبة مئوية (٨٤.٥ %)، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة تزييف النقد بمجموع (٣١) جريمة ووسط حسابي (٦.٢) وبنسبة مئوية (١٥.٥ %).

الجدول (٥)

الجرائم التي تقع الأموال

الجريمة	السنة					المجموع	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
	2012	2013	2014	2015	2016			
السرقة الجنائية	37	106	130	104	112	٤٨٩	٩٧.٨	٢١.٥٣%
السرقة الجنحوية	173	275	310	239	232	١٢٢٩	٢٤٥.٨	٥٥.٦٣%
الشروع بالسرقة	6	22	18	8	14	١٣٨	٢٧.٦	٦.٣٥%
الاحتيال	35	45	80	75	69	٣٠٤	٦٠.٨	١٣%
سرقة السيارات	14	26	29	7	4	٨٠	١٦	٣.٦٨%
المجموع	265	474	567	433	431	٢١٧٠	٤٣٤	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٥) والذي يمثل الجرائم الواقعة على الأموال بأن مجموع الجرائم الواقعة (٢١٧٠) جريمة، وكان في المرتبة الأولى السرقة الجنحوية وبلغ مجموعها خلال الأعوام من ٢٠١٢-٢٠١٦م (١٢٢٩) جريمة وبوسط حسابي (٢٤٥.٨) وبنسبة مئوية (٥٥.٦٣ %)، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة سرقة السيارات بمجموع (٨٠) جريمة ووسط حسابي (١٦) وبنسبة مئوية (٣.٦٨ %).

الجدول (٦)

الجرائم التي تقع على الإدارة العامة

الجريمة	السنة					المجموع	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
	2012	2013	2014	2015	2016			
الرشوة	15	35	32	31	20	١٣٣	26.6	42.35%
الاختلاس	1	2	0	0	0	٣	0.6	0.95%
استثمار الوظيفة	0	1	0	0	0	١	0.2	0.31%
المقاومة والاعتداء على الموظفين	20	39	51	34	33	١٧٧	35.4	56.36%
المجموع	36	77	83	65	53	٣١٤	62.8	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٦) والذي يمثل الجرائم الواقعة على الإدارة العامة بأن مجموع الجرائم الواقعة (٣١٤) جريمة، وكان في المرتبة الأولى المقاومة والاعتداء على الموظفين وبلغ مجموعها خلال الأعوام من ٢٠١٢-٢٠١٦م (١٧٧) جريمة وبوسط حسابي (٣٥.٤) وبنسبة مئوية (٥٦.٣٦ %)، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة استثمار الوظيفة بمجموع (١) جريمة ووسط حسابي (٠.٢) وبنسبة مئوية (٠.٣١ %).

الجدول (٧)

الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة

الجريمة	السنة					المجموع	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
	2012	2013	2014	2015	2016			
إطلاق العيارات النارية	2	6	15	11	6	٤٠	٨	78.43%
الاتفاق الجنائي	0	9	1	0	1	١١	٢.٢	21.56%
المجموع	2	15	16	11	7	٥١	١٠.٢	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٧) والذي يمثل الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة بأن مجموع الجرائم خلال الأعوام من ٢٠١٢-٢٠١٦ (٥١) جريمة، وكان في المرتبة الأولى إطلاق العيارات النارية وبلغ مجموعها (٤٠) جريمة وبلغ وسطها الحسابي (٨) وبنسبة مئوية (٧٨.٤٣ %)، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة الاتفاق الجنائي بمجموع (١١) جريمة ووسط حسابي (٢.٢) وبنسبة مئوية (٢١.٥٦ %).

الجدول(٨)

الجرائم المُخلة بالأخلاق والآداب العامة

الجريمة	السنة					المجموع	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
	2012	2013	2014	2015	2016			
الاغتصاب	7	17	15	6	7	٥٢	١٠.٤	١٣.٣٣%
الخطف	6	10	20	6	12	٥٤	١٠.٨	١٣.٨٤%
هتك العرض	9	26	27	46	40	١٤٨	٢٩.٦	٣٧.٩٤%
جرائم البغاء	11	12	9	7	12	٥١	١٠.٢	١٣.٠٧%
الزنا	9	23	24	19	8	٨٣	١٦.٦	٢١.٢٨%
الإجهاض	0	1	0	0	1	٢	٠.٤	٠.٥١%
المجموع	42	89	95	84	80	٣٩٠	٧٨	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٨) والذي يمثل الجرائم المُخلة بالأخلاق وبالآداب العامة بأن مجموع الجرائم الواقعة (٣٩٠) جريمة، وكان في المرتبة الأولى جريمة هتك العرض حيث بلغ مجموعها خلال الأعوام من ٢٠١٢-٢٠١٦م (١٤٨) جريمة وبوسط حسابي

(٢٩.٦) وبنسبة مئوية (٣٧.٩٤ %)، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة جريمة الإجهاض بمجموع (٢) جريمة ووسط حسابي (٠.٤) وبنسبة مئوية (٠.٥١ %).

الجدول (٩)

جرائم وقوانين أخرى

الجريمة	السنة					المجموع	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
	2012	2013	2014	2015	2016			
الانتحار	0	3	2	4	6	١٥	٣	٢٨.٨٤
المقامرة	0	0	0	0	0	٠	٠	٠
مخالفة قانون الآثار	5	5	10	9	8	٣٧	٧.٤	٧١.١٥
المجموع	5	8	12	13	14	٥٢	١٠.٤	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٩) والذي يمثل جرائم وقوانين أخرى بأن مجموع الجرائم الواقعة (٥٢) جريمة، وكان في المرتبة الأولى مُخالفة قانون الآثار وبلغ مجموعها خلال الأعوام من ٢٠١٢-٢٠١٦م (٣٧) جريمة وبوسط حسابي (٧.٤) وبنسبة مئوية (٧١.١٥ %)، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة المقامرة حيث لم ترتكب ولا جريمة ووسط حسابي (٠) وبنسبة مئوية (٠%).

الجدول(١٠)

جرائم المخدرات

الجريمة	السنة					المجوع	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
	2012	2013	2014	2015	2016			
جرائم المخدرات	117	٤12	291	258	253	١٠٤٣	٢٠٨.٦	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٠) والذي يمثل جرائم المخدرات بأن مجموع الجرائم الواقعة (١٠٤٣) جريمة، ٢٠١٢-٢٠١٦موبوسط حسابي (٢٠٨.٦) وبنسبة مئوية (١٠٠ %).

الإجابة على تساؤل الدراسة الأول: ما أكثر أنواع الجرائم شيوعاً التي ارتكبها اللاجئين السوريين في الأردن في الأعوام من (٢٠١٢-٢٠١٦م).

الجدول (١١)

الجرائم الأكثر شيوعاً التي ارتكبها اللاجئين السوريين في الأردن في الأعوام من (٢٠١٢-٢٠١٦م).

الرقم	الجريمة	العدد	الترتيب
١	الجرائم الواقعة على الأموال	٢١٧٠ جريمة	١
٢	جرائم المخدرات	١٠٤٣ جريمة	٢
٣	الجرائم المُخلة بالأخلاق والآداب العامة	٣٩٠ جريمة	٣
٤	الجرائم الواقعة على الإدارة العامة	٣١٤ جريمة	٤
٥	الجرائم المُخلة بالثقة العامة	٢٠٠ جريمة	٥
٦	الجرائم الواقعة على الأشخاص	١٥٥ جريمة	٦
٧	جرائم وقوانين أخرى	٥٢ جريمة	٧
٨	الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة	٥١ جريمة	٨

يتبين من خلال الجدول (١١) بأن الجرائم الأكثر شيوعاً جاءت بالمرتبة الأولى الجرائم الواقعة على الأموال حيث بلغ مجموعها خلال خمس سنوات من العام ٢٠١٢-٢٠١٦م (٢١٧٠) جريمة، وجاء بالمرتبة الأخيرة الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة حيث بلغ مجموعها خلال الخمس السنوات (٥١) جريمة.

الإجابة على تساؤل الدراسة الثاني: ما مُعدل نسبة التغير في ارتكاب الجريمة من العام (٢٠١٢- ٢٠١٦م) وحسب طبيعة الجريمة.

جدول (١٢)

نِسب التغير في ارتكاب الجرائم من سنة لأخرى للأعوام من (٢٠١٢-٢٠١٦م)

الجريمة	العام	أعداد الجرائم	نسبة التغير
الواقعة على الأشخاص	٢٠١٢ -٢٠١٣	٢٤-٣٧	٥٤.١
	٢٠١٣-٢٠١٤	٣٧-٥١	٢٧.٤
	٢٠١٤-٢٠١٥	٥١-٢٣	١٢١.٧-
	٢٠١٥ -٢٠١٦	٢٣-٢٠	١٥-
الجرائم المُخلة بالثقة العامة	٢٠١٢ -٢٠١٣	١٣-٥٥	**323.07**
	٢٠١٣-٢٠١٤	٥٥-٧٩	**43.63**

الجريمة	العام	أعداد الجرائم	نسبة التغير
	٢٠١٤-٢٠١٥	٧٩-٣٢	-59.49
	٢٠١٥- ٢٠١٦	٣٢-٢١	-34.37
الجرائم الواقعة على الأموال	٢٠١٢- ٢٠١٣	٢٦٥-٤٧٤	78.86
	٢٠١٣-٢٠١٤	٤٧٤-٥٦٧	19.62
	٢٠١٤-٢٠١٥	٥٦٧-٤٣٣	-23.63
	٢٠١٥- ٢٠١٦	٤٣٣-٤٣١	-0.46
الجرائم الواقعة على الإدارة العامة	٢٠١٢- ٢٠١٣	٣٦-٧٧	113.88
	٢٠١٣-٢٠١٤	٧٧-٨٣	7.79
	٢٠١٤-٢٠١٥	٨٣-٦٥	-21.68
	٢٠١٥- ٢٠١٦	٦٥-٥٣	-18.46
الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة	٢٠١٢- ٢٠١٣	٢-١٥	٦٥٠
	٢٠١٣-٢٠١٤	١٥-١٦	٦.٦٦
	٢٠١٤-٢٠١٥	١٦-١١	-31.25
	٢٠١٥- ٢٠١٦	١١-٧	-36.36
الجرائم المُخلة بالأخلاق والآداب العامة	٢٠١٢- ٢٠١٣	٤٢-٨٩	111.90
	٢٠١٣-٢٠١٤	٨٩-٩٥	6.74
	٢٠١٤-٢٠١٥	٩٥-٨٤	-11.57
	٢٠١٥- ٢٠١٦	٨٤-٨٠	-4.76
جرائم وقوانين أخرى	٢٠١٢- ٢٠١٣	٥-٨	60
	٢٠١٣-٢٠١٤	٨-١٢	50
	٢٠١٤-٢٠١٥	١٢-١٣	8.33
	٢٠١٥- ٢٠١٦	١٣-١٤	7.69
جرائم المخدرات	٢٠١٢- ٢٠١٣	١١٧-١٢٤	5.98
	٢٠١٣-٢٠١٤	١٢٤-٢٩١	134.67

الجريمة	العام	أعداد الجرائم	نسبة التغير
	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٩١-٢٥٨	-11.34
	٢٠١٥- ٢٠١٦	٢٥٨-٢٥٣	-1.93

يتبين من خلال الجدول (١٢) والذي يوضح مُعدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم الواقعة على الأشخاص بأن أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٤ (٥١) جريمة بينما في العام ٢٠١٥ (٢٣) جريمة أي في تناقص وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (١٢١.٧-)، بينما تزايدت في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ من (٢٤) جريمة إلى (٣٧) جريمة وبنسبة تغير (٥٤.١).

وكذلك يتبين من الجدول (١٢) والذي يوضح مُدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم المُخلة بالثقة العامة بأن أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (١٣) جريمة بينما في العام ٢٠١٣ (٥٥) جريمة أي في تزايد وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (٣٢٣.٠٧) بينما تناقصت في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ من (٧٩) جريمة إلى (٣٢) جريمة وبنسبة تغير (٥٩.٤٩-).

يتبين من الجدول (١٢) بأن التغير في ارتكاب الجريمة الواقعة على الأموال في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦مبأن أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (٢٦٥) جريمة بينما في العام ٢٠١٣ (٤٧٤) جريمة أي في تزايد وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (٧٨.٨٦)، بينما تناقصت في الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ من (٤٣٣) جريمة إلى (٤٣١) جريمة وبنسبة تغير (٠.٤٦-) بونسبة تغير بسيطة جداً.

وكذلك يتبين من الجدول (١٢) والذي يوضح مُدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم الواقعة على الإدارة العامة أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (٣٦) جريمة بينما في العام ٢٠١٣ (٧٧) جريمة أي في تزايد وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (١١٣.٨٨)، بينما تناقصت في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ من (٨٣) جريمة إلى (٦٥) جريمة وبنسبة تغير (٢١.٦٨-).

يتبين من خلال الجدول (١٢) والذي يوضح مُدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم التي تُشكل خطراً على السلامة العامة أن أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (٢)

جريمة بينما في العام ٢٠١٥ (١٥) جريمة أي في تزايد وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (٦٥٠)، بينما بلغ أعلى مُعدل تناقص في الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ من (١١) جريمة إلى (٧) جريمة وبنسبة تغير (٣٦.٣٦-).

يتبين من خلال الجدول (١٢) والذي يوضح مُعدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم المُخلة بالأخلاق والآداب العامة أن أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (٤٢) جريمة بينما في العام ٢٠١٣ (٨٩) جريمة أي في تزايد وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (١١١.٩٠)، بينما بلغ أعلى مُعدل تناقص في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ من (٩٥) جريمة إلى (٨٩) جريمة وبنسبة تغير (١١.٥٧).

يتبين من خلال الجدول (١٢) والذي يوضح مُعدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم والقوانين الأخرى أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (٥) جرائم بينما في العام ٢٠١٣ (٨) جريمة أي في تزايد بسيط وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (٦٠)، بينما لم يوجد هنالك أي تناقص في ارتكاب هذا النوع من الجرائم.

يتبين من خلال الجدول (١٢) والذي يوضح مُعدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم المخدرات أن أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٤ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٣ (١٢٤) جريمة بينما في العام ٢٠١٤ (٢٩١) جريمة أي في تزايد وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (١٣٤.٦٧)، بينما بلغ أعلى مُعدل تناقص في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ من (٢٩١) جريمة تناقصت إلى (٢٥٨) جريمة وبنسبة تغير(١١.٣٤-).

الإجابة على تساؤل الدراسة الثالث: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لدى مستوى الدلالة الفا (٠.٠٠٥%) ما بين الجرائم المرتكبة تعزى لمتغيري النوع الاجتماعي.

جدول (١٣)

يبين الجرائم المرتكبة وعلاقتها بالنوع الاجتماعي

المتغير		النوع الاجتماعي	الجريمة
النوع الاجتماعي	قيمة معامل الارتباط	١	-,٩٢٢**
	قيمة الدلالة الإحصائية		.٠٠٠
	العدد	١٠	١٠
السنة	قيمة معامل الارتباط	.٠٠٠	.١٥

	قيمة الدلالة الإحصائية	١.٠٠٠	.٦٧٦
	العدد	١٠	١٠
الجريمة	قيمة معامل الارتباط	-٩٢٢**	١
	قيمة الدلالة الإحصائية	.٠٠٠	
	العدد	١٠	١٠

يتضح من الجدول (١٣) بوجود معامل ارتباط قوي جدا وعكسي ما بين النوع الاجتماعي وارتكاب الجريمة حيث بلغت قوة معامل الارتباط (-,٩٢٢) ،وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة الفا (٠.٠٠٠) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١). حيث يظهر كذلك من الإحصائيات السابقة الجدول رقم (١) بأن الذكور أكثر ارتكاباً للجريمة على مدار الخمس سنوات للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م. وكذلك يتضح من الجدول (١٣) بعدم وجود علاقة ما بين ارتكاب الجريمة والسنة كمتغير مستقل حيث بلغ قيمة معامل الارتباط (.١٥)، أما قيمة الدلالة الإحصائية أكثر من (٠.٠١) وهذا غير دال إحصائياً.

مناقشة النتائج الدراسة:

الدراسة المتعلقة بالسؤال الرئيس: ما الجرائم المرتكبة من قِبل اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية، وما هو مجموعها ووسطها الحسابي ونسبتها المئوية حسب الجريمة المرتكبة والسنة؟

تبين ان الجرائم الواقعة على الأشخاص كان في المرتبة الأولى الإيذاء البليغ، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة القتل مع سبق الإصرار (العمد). أما حول الجرائم المُخلة بالثقة العامة كان في المرتبة الأولى التزوير الجنائي، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة تزييف النقد. والجرائم الواقعة على الأموال، وكان في المرتبة الأولى السرقة الجنحوية، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة سرقة السيارات، أما الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة كان في المرتبة الأولى إطلاق العيارات، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة الاتفاق الجنائي.

أما الجرائم المُخلة بالأخلاق وبالآداب العامة كان في المرتبة الأولى جريمة هتك العرض، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة جريمة الإجهاض، وتبين كذلك بأن جرائم وقوانين كان في المرتبة الأولى مُخالفة قانون الآثار، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة المقامرة حيث لم ترتكب ولا جريمة.

مُناقشة نتائج السؤال الأول: ما أكثر أنواع الجرائم شيوعاً التي ارتكبها اللاجئين السوريين في الأردن في الأعوام من (٢٠١٢-٢٠١٦م)؟

يتبين من خلال الجدول (١١) بأن الجرائم الأكثر شيوعاً جاءت بالمرتبة الأولى الجرائم الواقعة على الأموال، وجاء بالمرتبة الثانية جرائم المخدرات، وفي المرتبة الثالثة تأتي الجرائم المُخلة بالأخلاق والآداب العامة، وجاء بالمرتبة الأخيرة الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة. ونلاحظ كذلك بأنة جاءت الجرائم الوقعة على الإدارة العامة بالمرتبة الوسطى.

وهذا مؤشر بأن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها اللاجئون هي السبب الرئيسي في ارتكاب الجريمة، وكذلك تعتبر جرائم المخدرات بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، وحالات الفقر والبطالة كذلك لها الدور الأكبر بارتكاب مثل هذه الجرائم الواقعة على الأموال والمخدرات.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة أعدتها الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٨م)، ومع دراسة العتيبي (٢٠٠٥) وتختلف مع دراسة (العتيبي، ٢٠٠١) وقد كشفت نتائج الدراسة عن أهم حجم جرائم العمالة الوافدة في تزايد خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨)، أن جرائم المخدرات احتلت المرتبة الأولى، تلاها التزوير، ثم الاختلاس والرشوة، وأن أعلى معدل لارتكاب الجرائم المتورط فيها الوافدين كان في مدينة جدة، وتأتي مدينة الرياض في المرتبة الثانية.

مُناقشة نتائج السؤال الثاني: ما مُعدل نسبة التغير في ارتكاب الجريمة من العام (٢٠١٢- ٢٠١٦م) وحسب طبيعة الجريمة؟

إن معُدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم الواقعة على الأشخاص أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٤ (٥١) جريمة بينما في العام ٢٠١٥ (٢٣) جريمة أي في تناقص وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (١٢١.٧-)، بينما تزايدات في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ من (٢٤) جريمة إلى (٣٧) جريمة وبنسبة تغير (٥٤.١).

ومُعدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم المُخلة بالثقة العامة بأن اعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (١٣) جريمة بينما في العام ٢٠١٣ (٥٥) جريمة أي في تزايد وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (٣٢٣.٠٧) بينما تناقصت في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ من (٧٩) جريمة إلى (٣٢) جريمة وبنسبة تغير (٥٩.٤٩-).

وان التغير في ارتكاب الجريمة الواقعة على الأموال في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (٢٦٥) جريمة بينما في العام ٢٠١٣ (٤٧٤) جريمة أي في تزايد وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (٧٨.٨٦)، بينما تناقصت في الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ من (٤٣٣) جريمة إلى (٤٣١) جريمة وبنسبة تغير (٠.٤٦-) بونسبة تغير بسيطة جداً.

ومعدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم الواقعة على الإدارة العامة اعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (٣٦) جريمة بينما في العام ٢٠١٣ (٧٧) جريمة أي في تزايد وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (١١٣.٨٨)، بينما تناقصت في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ من (٨٣) جريمة إلى (٦٥) جريمة وبنسبة تغير (٢١.٦٨-).

وان التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم التي تُشكل خطراً على السلامة العامة أن أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (٢) جريمة بينما في العام ٢٠١٥ (١٥) جريمة أي في تزايد وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (٦٥٠)، بينما بلغ أعلى مُعدل تناقص في الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ من (١١) جريمة إلى (٧) جريمة وبنسبة تغير (٣٦.٣٦-).

أما مُعدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم المُخلة بالأخلاق والآداب العامة أن أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (٤٢) جريمة بينما في العام ٢٠١٣ (٨٩) جريمة أي في تزايد وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (١١١.٩٠)، بينما بلغ أعلى مُعدل تناقص في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ من (٩٥) جريمة إلى (٨٩) جريمة وبنسبة تغير (١١.٥٧).

وبالنسبة لمُعدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم والقوانين الأخرى أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٢ (٥) جرائم بينما في العام ٢٠١٣ (٨) جريمة أي في تزايد بسيط وبلغت نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (٦٠)، بينما لم يوجد هنالك أي تناقص في ارتكاب هذا النوع من الجرائم.

أما حول مُعدل التغير في ارتكاب الجريمة في الخمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م بأن الجرائم المخدرات أن أعلى نسبة تغير في الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٤ حيث بلغ أعداد الجرائم في عام ٢٠١٣ (١٢٤) جريمة بينما في العام ٢٠١٤ (٢٩١) جريمة أي في تزايد وبلغت

نسبة التغير في ارتكاب الجريمة ما بين العامين (١٣٤.٦٧)، بينما بلغ أعلى مُعدل تناقص في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ من (٢٩١) جريمة تناقصت إلى (٢٥٨) جريمة وبنسبة تغير(١١.٣٤-).

وكذلك تتفق مع دراسة قام بها(محمد،١٩٩٩) والتي توصلت إلى أن هناك أثر كبير للعمالة الأجنبية في ارتفاع معدلات الجريمة وظهور أنماط انحرافية لم يألفها المجتمع العربي من قبل، ومشكلات اقتصادية واجتماعية نتيجة لعدم تجانس في التركيب السكاني وزيادة عدد الأفراد العزاب من الجنسين وكذلك دللت على نوع الزيادة في كمية الجرائم في الأقطار العربية ونسبة الوافدين من مرتكبيها.

١- **مُناقشة نتائج السؤال الثالث: هل يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الجرائم المرتكبة تعزى لمتغيري النوع الاجتماعي ؟**

تبين من النتائج وجود معامل ارتباط قوي جدا وعكسي ما بين النوع الاجتماعي وارتكاب الجريمة حيث بلغت قوة معامل الارتباط (٩٢٢-) وهو اقرب الواحد (١) وكلما اقترب معامل الارتباط من الرقم (١) فهو مؤشر على وجود علاقة ما بين المتغيرات، والدليل كذلك بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة الفا (٠.٠٠٠) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١)، حيث يظهر كذلك من الإحصائيات السابقة الجدول رقم (١) بأن الذكور أكثر ارتكاباً للجريمة على مدار الخمس سنوات للأعوام ٢٠١٢-١٠١٦م، وكذلك يتضح من الجدول (١٣) بعدم وجود علاقة ما بين ارتكاب الجريمة والسنة كمتغير مستقل حيث بلغ قيمة معامل الارتباط (١٥.) وهذا الرقم بعيد عن الواحد(١) صحيح أي اقل من ٥٠%، وكذلك قيمة الدلالة الإحصائية أكثر من (٠.٠١) وهذا غير دال إحصائياً.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة قام بها(محمد،١٩٩٩) والتي توصلت إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن مرتكبي الجريمة من كلا الجنسين مستنداً في تحليله على بعض الجداول الرقمية التي تعود لعام ١٩٨٠ التي تؤشر نوع الزيادة في كمية الجرائم في الأقطار العربية ونسبة الوافدين من مرتكبيها.

٤-٣ التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تم صياغة التوصيات التالية:

١- تفعيل القوانين والأنظمة التي تحدد إقامة الوافدين في الأردن.

٢- تشديد العقوبات والعمل على ترحيل كل من يسلك السلوك الجرمي من الوافدين في الأردن.

٣- **تفعيل دور الأجهزة الرسمية وغير الرسمية المعنية بالتعامل مع هجرات الوافدين خاصة في أوقات الأزمات والحروب والكوارث.**

٤- **السعي إلى تبني وسائل وقائية بدلاً من الوسائل العلاجية، نحو القضاء على الأسباب المؤدية للجرائم بتكثيف البرامج الإنمائية في الدول المضيفة.**

٥- **وضع الخطط والبرامج الشاملة من قبل السلطات والهيئات المختصة، والتي من شأنها القضاء على العوامل المؤدية للجرائم أو الظروف المهيئة لها.**

٦- **رفع الوعي القانوني بين اللاجئين السوريين بحقوقهم والتزاماتهم.**

المراجع

أ – المراجع العربية

إبراهيم، حيدر، (١٩٨٣)، **آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية**، ندوة الكويت، الكويت.

ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجيين، متوفر عبر الموقع الاكتروني:
http://www.alaswaq.net/articles/2008/05/10/15830.html

البزايعه، خليل مصطفى (٢٠١٢) **تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن** (٢٠٠٣-٢٠١١)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

بوشلوش، طاهر محمد (٢٠٠٨) **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري(١٩٦٧- ١٩٩٩)** " **دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي**، الجزائر، دار بن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر.

الجميلي، فتحية عبدالغني(٢٠٠١). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**، الأردن، عمان: المكتبة الوطنية.

الجميلي، فهد (٢٠٠١) **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**، المكتبة الوطنية، عمان،الأردن.

الحربي، سلطان بن عياد (٢٠١٢) **الجريمة في منطقة القصيم**، دراسة جغرافية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.

الحسناوي، خيرية (٢٠١٢) **أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع تحليل مضمون جريدة النهار**، جامعة باجي، عنابة، الجزائر.

حماد، علي حمد حسنين (٢٠١٠) **اللاجئون والأمن الإنساني في الشريعة والمواثيق الدولي**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

الحمود، وضاح محمود(٢٠١٥) **أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية، الرياض.

الخضر، بدر احمد عبد الوهاب (٢٠١٦) **العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل في دولة الكويت من وجهة نظر مرتكبيها**، جامعة مؤتة،الأردن.

دحية، عبد االطيف (٢٠١٥) **متطلبات مواجهة مشكلة اللاجئين في إفريقيا**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

الزومان، عثمان (٢٠٠٠) **أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

سعيدة، هبة (٢٠١٥) **منظومة حماية اللاجئين في الأردن" السوريون كحالة دراسية"**، جامعة بيرزيت، فلسطين.

سميران، محمد (٢٠١٤) **اللجوء السوري وأثره على الأردن**، بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.

السيد، سيد جاب الله (٢٠٠٢) **السلوك الإجرامي بين التحليل السوسيولوجي والواقع الاجتماعي**، دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر والنشر، طنطا، مصر.

شامية، فادي (٢٠١٥) **أثر الأزمة السورية في دول الجوار ومشكلة اللاجئين.**

الشديفات، أمين جابر (٢٠١٦) **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.**

الشعراوي، طارق إسماعيل (٢٠١٧) **الوضع العام للأردن في ظل أزمة اللجوء السوري.**

شمس، محمود والعقاد عمر (١٩٩٩) **تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات**، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، السعودية.

الضمور، عدنان محمد(٢٠١٠). **دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في تفسير ظاهرة الانتحار في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة مؤتة.

العتيبي، محمد (٢٠٠٥)، **دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات**، رسالة ماجيستير غي منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العتيبي، عبد الرحمن بن خليل (٢٠١٦) **الموقف الأمريكي من الأزمة السورية**.

العتيبي، ناصر (٢٠٠١) **جرائم العمالة الوافدة في المجتمع السعودي**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

العتيبي،محمد (٢٠٠٥) **دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

العلواني، عمار سليم (٢٠١٦) **العوامل الثقافية والاقتصادية واثرها على السلوك الإجرامي**، العراق، جامعة بابل.

العليمي، بيلي إبراهيم احمد(١٩٨٨). **العمالة الوافدة والمسألة الامنية – التنمية الشاملة وعلاقتها بالأمن**، السعودية، الرياض.

العيسوي، عبد الرحمن (٢٠٠٥) **دوافع الجريمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

الغزوي، فهمي، ونايف البنوي(١٩٩٦). أنماط الجريمة في الأردن، مصر، القاهرة: **المجلة الجنائية القومية**، المجلد ٣٩، العدد ٢، ص ص١٢٨-١٤٢.

فرج، صلاح الدين طلب (٢٠٠٩) **حقوق اللاجئين في الشريعة والقانون الدولي**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

القطان، محمد (١٩٨٠) **أثر الإيمان والعبادات في مكافحة الجريمة**، مجلة الرادة، مطابع دار الهلال الأوفست، الرياض، السعودية.

الكساسبة، فهد(٢٠١٠). **وظيفة العقوبة ودورها في الإصلاح والتأهيل**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

محمد، مازن (١٩٩٩)، **العوامل المجتمعية لأنماط السلوك المنحرف في الوطن العربي**، بحث مقدم لندوة السلوك المنحرف واليات الرد المجتمعي، قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة، الإمارات العربية المتحدة ص ص ٧-٤٣.

الوريكات، عايد (٢٠١٤) **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوزني، خالد واصف (٢٠١٤) **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني " المغانم والمغارم"**.

ب- المراجع الأجنبية

Cetin, İhsan (2016), **Labor Force Participation of Syrian Refugees and Integration: Case of Adana and Mersin Cities**. University of Gaziantep Journal of Social Sciences, 15 (4), 1001-1016.

Doocy, Shannon; Lyles, Emily; Hanquart, Baptiste (2016), Prevalence**, care-seeking, and health service utilization for non-communicable diseases among Syrian refugees and host communities in Lebanon. Conflict and Health**, 10 (21), 1-17.

Llosa, Augusto; Van Ommeren, Mark; Kolappa, Kavitha; Ghantous Zeina; Souza, Renato; Bastin, Pierre; Slavuckij, Andrej; Grais, Rebecca (2017). **A two-phase approach for the identification of refugees with priority need for mental health care in Lebanon**: a validation study. BMC Psychiatry, 17 (28), 1-11.

Prorokovic, A., Cavka, M. and Adric, V. 2005.**Psychosomatic and depressive symptoms in civilians، Refugees, and soldiers**: 1993-2004 longitudinal study in Croatia. Croatian Medical Journal, 46 (2): 275.

Schick, Matthis; Zumwald, Andre; Kno, Bina; Nickerson, Angela; Bryant, Richard; Schnyder, Ulrich; Muller, Julia; Morina, Naser (2016). **Challenging future, challenging past: The relationship of social integration and psychological impairment in traumatized refugees**. European Journal of Psychotraumatology, 7:1-10.

Cloward,R&Ohlin,L,(1960)**Delinqueney and Opportunity**:ATheory of DelinquentGangs ,new Yourk, Free Press.

Cohen, L.&Felson,M.(1979),**Social Change and Crime Rate Tends**:A Routine Activity Approach, American Sociogical Review, Vol 44.pp 201-223.

Sykes, Gresham &David , Matza. (1957). "Techniques of Neutralization: ATheory of Delinquency," **American Journal of Sociology**.Vol 22: pp664-70.